النواب جدّدوا دعوتهم إلى الحكومة لتبني الإصلاحات السياسية واستكمال العفو

البراك: ملتزمون أخلاقياً ووطنياً بتحسين الظروف المعيشية للمتقاعدين

الحبيني: أقول لبعض الوزراء استفيدوا من أصحاب الخبرات "مو تيجي على عماك وتدعم الطوفة"

السعدون مترئسا الجلسة وعن يمينه نائب الرئيس محمد المطير (تصوير – محمد مرسي)

سمو رئيس الوزراء الشيخ أحمد النواف والنائب الأول الشيخ طلال الخالد خلال الجلسة

- الحجرف: الحكومة غير قادرة على السيطرة على جليب الشيوخ وخمالها
- لاري: على الحكومة إعادة النظر في الدعومات التي تذهب إلى الجميع
- جوهر: تجار الدواء أهم أسباب النقص لأنهم يهيمنون على القرار الحكومي
- شمس: لدينا نقص كبير في الأدوية رغم توافرها في صيدليات "الخاص"

تابع الجلسة ـ رائد يوسف
وعبد الرحمن الشمري

يستكمل مجلس الأمة في جلسته العادية اليوم النظر في الخطاب الأميري قبل إحالته إلى لجنة الرد لإعداد تقرير يتضمن ملاحظات النواب تمهيدا لإحالته إلى سمو الأمير.

وجدد النواب خلال مناقشة الخطاب الأميري أمس دعوتهم إلى الحكومة بتبني الإصلاحات السياسية وتعزيز الحريات واستكمال ملف العفو، فيما اتهموا الحكومة بالتقصير في معالجة نقص الأدوية موكدين دور المتنفذين من تجار الأدوية في استمرار هذه المشكلة،كما حذروا من تداعيات الصراعات السياسية على الشعب والبلد ككل.

وشهدت الجلسة تعهدا حكوميا بالمضي في ملف تحسين الظروف المعيشية للمتقاعدين باعتباره التزاما وطنيا وأخلاقيا ، وتأكيدا من الحكومة بعدم إلغاء البطاقة التموينية وأن الأمن الغذائي خط أحمر، في وقت رفضت الحكومة وغالبية أعضاء المجلس الحضور (37 عضوا) تكليف اللجنة المالية دراسة تحويل الدعم السلعي الى دعم نقدي لمساعدة المواطنين على مواجهة الأعباء المعيشية، وفق لرسالة من النائب مرزوق الغانم في هذا الشأن. وفيما يلي عرض لوقائع الجلسة :

افتتح رئيس مجلس الامة احمد السعدون الجلسة، وبعد تلاوة اسماء الحضور، تلا الامين العام مرسوم قبول استقالة وزير التعليم د.حمد العدواني، ومرسوم تعيين وزير الكهرباء جاسم الاستاد وزيرا للتعليم بالوكالة بالاضافة الى عمله، ومرسوم قبول استقالة وزير المالية مناف الهاجري ومرسوم تعيين وزير النفط سعد البراك وزيرا للمالية بالوكالة.

• حسن جوهر: اتمنى تصحيح المضبطة حيث وردت مني في جلسة المدن الاسكانية اخطاء لغوية.

• مجلv الامة يصادق على المضبطة.

• حمدان العازمي: ارسلنا للحكومة ملاحظات مكتوبة على برنامج عمل الحكومة، متى سترد علينا؟

• مرزوق الحبيني: هل يجوز التصحيح على المضبطة بالنسبة للاخ حسن جوهر علما انه تم التصويت على قانون المدن الاسكانية بالمداولتين ؟

• انتقل المجلس الى كشف الاوراق والرسائل الواردة.

• مبارك الحجرف: جليب الشيوخ كل مجرم تجده فيها ولا تستطيع الدولة السيطرة عليها، الحكومة غير قادرة على السيطرة على هذه المنطقة، وخمال الحكومة لا يتحمله المواطن.

• احمد لاري: يجب على الحكومة اعادة النظر في سياسة الدعومات على اختلاف انواعها، حيث تذهب للجميع بغض النظر عن دخلهم الشهري، لابد من الترشيد وتوجيهها بشكل صحيح للمستحق فعليا، وهذا يحصل اذا الغينا الدعوم ومنحنا كل مواطن مبلغا ماليا فنحن بذلك أوقفنا تهريب المواد المدعومة، ويكون المواطن رشيدا في الاستهلاك.

• وزير التجارة: غير وارد الغاء البطاقة التموينية، ونوكد ان الامن الغذائي خط احمر بالنسبة للحكومة.

لا نقص في الادوية

• حمد المطر: من اسباب نقص الادوية المشاكل الادارية والقيادية، واتمنى اصلاح موضوع التخزين ومعالجة صغر المساحات التخزينية، وهذا من اسباب نقص الادوية، اكثر من 50٪ نسبة لجوء المواطنين الى الصيدليات، اتمنى من رئيس الحكومة ان يسمع ما هو نظام الشراء المالي، فهذا يساهم في نقص الادوية.

• وزير الصحة: لا يوجد لدينا نقص شديد في الادوية، والبدائل موجودة، وجار العمل على ميكنة الملفات وتسكين القيادات.

• حسن جوهر: تجار الدواء المتنفذون احد اهم اسباب نقص الادوية، لأنهم يهيمنون على القرار الحكومي، يا وزير الصحة، النقص شديد في الدواء، وانت لم ترد على سوالي حول هذا الموضوع، وحتى البدائل غير مناسبة.

• هاني شمس: لا شك ان لدينا نقصا كبيرا في الادوية، والغريب ان الدواء موجود في صيدليات القطاع الخاص.

• وافق الجلس على كل الرسائل الواردة باستثناء رسالة مرزوق الغانم التي يطلب فيها تكليف اللجنة المالية بحث موضوع السياسات المتبعة في توجيه الدعومات المخصصة للمواطنين.

• وانتقل المجلس الى بند الاسئلة.

• عبد الله المضف: سألت عن جدوى شركة الدرة لاستقدام العمالة المنزلية والغاية منها حسب ما وردنا ان هذه الشركة تحقق خسائر ولا يوجد لديها خطة وقد تآكل كل رأسمالها.

• مرزوق الغانم: للاسف وزير المالية يقول ان السوال الموجه له عن انهاء عقد طيار كويتي ليس من اختصاصه، هذه اللخبطة عند الحكومة بسبب دمج حقائب وزارية كالنفط والمالية، وتشعب الاختصاصات.

• وانتقل المجلس الى استكمال مناقشة الخطاب الاميري.

• حمد المطر: الخطاب الاميري تطرق الى الاصلاح السياسي والعمل على تهيئة الاجواء لذلك، المهم ان الاستقرار يتطلب التعاون، فقد مل الشعب من الصراعات وعدم وجود قوانين وقرارات لكن التعاون يكون مبينا على الانجاز ولابد من تعزيز الحريات فالتغريدة يجب الا تقود الى السجن واحيانا يكون السجن لمجرد اعادة تغريدة ، هذا لا يجوز ونحن في العام 2023 الكويت اخر دولة خليجية في الجذب السياحي، السعودية مثلا 18 مليون سائح في حين الكويت 203 الاف فقط.

• احمد لاري: لا يوجد اي وضوح حول الرؤية والى اين نحن متجهين كل حكومة ووزير جديد يأتي يبدأ من الصفر لا سياسة واضحة ، الستراتيجية لا تتغير بتغير الاشخاص، نحن امام غزو للمنتج الخليجي، و"الفتوى" تحارب المنتج المحلي وانه لا فرق مع المنتج الخليجي، لدينا 6 مليار عجز في الميزانية على اي اساس نختار الوزراء؟! الاخ سعد البراك والنعم فيه ، لكنه ليس "سوبر مان" حتى تتبعه كل هذه الجهات والهيئات والاختيار يكون فقط ترضيات بترضيات على حساب البلد والمناصب صارت توزيع ثروة وليست على قاعدة الرجل المناسب في المكان المناسب.

الحكومة مهتمة بالمتقاعدين

• الوزير سعد البراك: اوكد ان الحكومة مهتمة بقضية المتقاعدين، نحن نراجع المقترحات والدراسات وبإذن الله اكيد اهتمامنا كبير والتزامنا فيه ادبي واخلاقي.

• محمد هايف: أساس استدامة الدول العدالة التي يجب ان تكون سائدة على الجميع ، زرنا السجون أول من أمس ووجدنا تفاوتا ومستحقين للعفو وهناك من خرج بسوار واخرين لم يخرجوا ، وهناك مدانون في قضايا خرجوا بعفو خاص واخرين لم يخرجوا بعفو خاص، وعلى الحكومة ان ترفع بعدالة العفو لسجناء الفرعية والا يتساووا بالمجرمين، والعفو الذي صدر بمرسوم من المجلس الماضي يجب ان يفعل هذه الايام ، ويخرج من يستحق العفو وهم كثير ، وتفاجأنا بوجود مغردات في السجن، وخرج بعفو خاص من هم اكبر جرما ويعرفهم اهل الكويت، قضية البدون يجب ان تحل، من يستحق الجنسية يجنس ومن لا يستحق تعدل اوضاعه، وعلى وزير التعليم ان يفتح المجال للطلبة المتفوقين من البدون، بعض المتقاعدين يراجعون الجمعيات الخيرية بسبب تراكم الديون عليهم.

منطقة الجليب لها موقع استثماري مهم، اهملت من الدولة يجب ان تسارع الحكومة ووعدني رئيس الوزراء بالنظر في تثمين المنطقة وتطويرها قبل تطوير الجزر ، يجب طي الصفحة السياسية السوداء السابقة وننظر في ملف العفو.

- هايف: موضوع "البدون" يجب حله... ومن يستحق الجنسية يُجنس
- الملا: لدي "خشية كبيرة" وحقيقية على الصندوق السيادي في ظل الإدارة الحالية
- المطيري: نتمنى شمول أبناء مطير بالعفو ورفع القيود الأمنية عن المواطنين

• حمد العليان: 60 سنة من الرد على الخطاب الاميري يتكرر الرد والنتيجة صفر ، مشكلتنا النظام السياسي ووجود علاقة مشوهة بين السلطات والتجاوز على المادة 50 من الدستور ، والحكومة تتعامل مع المجلس كمكتب لانجاز المعاملات وشراء الولاءات، لا يوجد ايمان حقيقي بالدستور، يجب ان يكون هناك ايمان بان الشعب شريك حقيقي في السلطة وفي الثروات.

ويجب على الحكومة الموافقة على الاصلاحات السياسية التي يريدها المجلس وعلى رأسها المحكمة الدستورية، ولن نتنازل عنها، ما يحصن الحكومة ووزراءها انجازها ونحن لم نأت لتحصين الاشخاص.

• بدر الملا: هل نحن امام مشروع دولة ام مشروع حكم؟! في 2003 استخدمت الاموال في الكوادر لاننا لم نكن امام مشروع دولة، وراضينا الناس بالكوادر، وارتفعت الكلفة على الدولة ، وفي 2006 دخلنا في تفريخ الهيئات ادت الى ارهاق المالية العامة، ثم استخدمت اموال الدولة في الايداعات، وعجلت برحيل رئيس الوزراء، ثم جاء "العلاج السياحي" الذي استخدم اموال الدولة لشراء الولاءات وهي كذلك عجلت برحيل رئيس الوزراء الذي يليه، لذلك يجب الا تستخدم اموال الدولة، نريد مشروع دولة، ايراداتنا مبنية على الصدفة بارتفاع سعر البرميل، استدامة الدولة يجب ان تكون بحلول صعبة، واخشى اليوم ان تستخدم مالية الدولة، ولن تحمي رئيس الوزراء او اي رئيس وزراء، واخشى اننا قد استبدلنا فريقا بفريق وتغير مراكز القوى ، الوزير اصبح اسير النائب، والنائب اسير الناخب، وهذه لا تدخل بمشروع الدولة انما تعجل بهدمها ، اقولها وانا اعي كلمتي سيأتي يوم لدي خشية على الصندوق السيادي كبيرة في ظل الادارة الحالية، لدي مشكلة كبيرة جدا ، والوضع الحالي الجانب السياسي مغيب في الصندوق السيادي وسيفتح الصندوق السيادي في الجلسة السرية لمناقشة الحالة المالية للدولة

ملف العفو

• ماجد المطيري: تفاول بسيط من الشعب ، لكن هناك غصة موجودة لدى الجميع ، ويجب ان تترجم متطلبات الشعب فعليا على ارض الواقع، نريد فتح صفحة جديدة ، العفو عن المهجرين وعن تشاورية شمر ، نتمنى شمول ابناء قبيلة مطير في قضية العفو ، كذلك رفع القيود الأمنية عن المواطنين في الخارج والداخل، نريد حلا عادلا لقضية البدون التي اصبحت نقطة سوداء في جبين الكويت.

• رفعت الجلسة لصلاة الظهر

• واستؤنفت الجلسة عند الثانية عشرة و43 دقيقة.

• فهد المسعود: الخطاب الاميري ركز على اعادة تصحيح المشهد السياسي، ونحن مستعدون للتعاون في كل ما فيه خير للبلاد والعباد ولتحقيق الاستقرار، وفي المقابل على الحكومة تعديل مسارها ، وبرنامج عملها ، والالتزام بتنفيذ مضامين الخطاب الاميري فهو العهد الذي بيننا وبين الحكومة، والمساءلة مستحقة ان حادت عنه ، كلنا ندرك خطورة المرحلة المقبلة في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية، وهنا تبرز اهمية تعزيز الامن الغذائي، الفساد واضح في الحيازات الزراعية والتوزيع العشوائي للترضيات وشراء الولاءات، ولابد من سحب الحيازات المخالفة التي تم توزيعها للترضيات.

• متعب الرثعان: لابد من تشريع قوانين لمكافحة الفساد، فالاصلاح السياسي يتحقق بتحقيق الحريات، والغاء قانون الجرائم الالكترونية، وتعديل الدوائر الانتخابية لضمان نجاح نواب وطنيين، للاسف لا نلاحظ تنسيقا بين الوزارات من اجل حل المشكلة الاسكانية المزمنة، لا يتطور اي بلد الا باختيار الرجل المناسب في المكان المناسب، المواطنون يتساءلون اين زيادة الرواتب للموظفين والمتقاعدين؟! الناس زهقت وملت وتريد حلا لمشاكلها.

• مرزوق الحبيني: يجب الاعتراف ان البلد يعاني من مشكلة كبيرة منذ 20 سنة، وهل سببها صراع اقطاب وتجار ام صراعات سياسية؟! هل هو استمرار خلق حالة من المشاكل للوصول الى مرحلة معينة لا توجد الا في عقول اصحابها؟! فالشعب ليس طرفا بل هو ضحية، هل مجلس الوزراء يدار من الخارج؟ وتفرض عليه؟! القرارات للاسف تنقصها الخبرة الكافية للوزراء للتعامل مع الاحداث الجسام، استفيدوا من اصحاب الخبرات "مو تيجي على عماك وتدعم الطوفة".

• فهد بن جامع: لدينا عدة مشاكل في الدولة ، يعاني منها المواطن، حيث يتم قبول الطلبة في البعثات في تخصصات معينة وعند دراسة الدبلوم يتم منعهم من استكمال الدراسة بحجة ان التخصص غير مرغوب، وكذا في النفط يضعون اعلانا يتقدم له 700 شخص ويتم قبول 15 فقط.

وبالنسبة الى مشاكل المتقاعدين، التأمينات تأخذ ربا فاحشا منهم ، بدلا من ان تكون عونا للمتقاعد اصبحت عليه عالة. اجتمعنا في لجنة الموارد مع التأمينات لايقاف الاستبدال بقرض حسن دون فائدة لمساندة المتقاعد ، و من الاهمية تسكين المناصب القيادية بعيدا عن المحاصصة والواسطات.

الحكومة تتهرب!

• فارس العتيبي: هناك قضايا كثيرة اكد عليها الخطاب الاميري؛ لكن اتى برنامج عمل الحكومة وبعض ما ذكر فيه بعيداً عما جاء به الخطاب الاميري، اذ دائما الحكومة تتهرب او توجل القوانين المهمة التي تعالج المستوى المعيشي للاسر الكويتية.

هناك طوابير انتظار في ديوان الخدمة المدنية لسنوات دون مراعاة من الحكومة وكأنها عاجزة عن توظف الخريجين.. بعض المسوولين تناقشه ما يفقه.. فلا هو صاحب قرار، ولا روية، فكيف ينجز مشاريع الحكومة في برنامج عملها؟" المطلوب التكاتف في هذه المرحلة وان تعمل الحكومة بجدية دون التحجج بالضغوطات.

• محمد الرقيب: منذ سنوات كان من المفترض ان نبدأ بمدينة الحرير وتطوير الجزر، الان نحن عاجزون عن رصف الشوارع او بناء المساكن، اذ ان شعور المواطن بأنه لا يملك بيتا فيه انكسار.

على الحكومة زيادة الرواتب وفي الوقت نفسه مراقبة التجار والسوق، وفي حال وجدنا تراخيا من التجارة في مراقبة زيادة الاسعار، فليتحمل الجميع مسوولياته. المتقاعدون اقل الرواتب، ولابد من توزيع الارباح سنويا كي تناسب غلاء المعيشة، داعيا الحكومة الى احالة كل من عليه شبهات سرقات المال العام للنيابة العامة.

• السعدون يرفع الجلسة الى صباح الغد (اليوم).

الوزير السابق تذرّع بأن القانون لا يسمح له بإفشاء معلومات

الدمخي: مبررات الجراح لعدم حضور اجتماع لجنة التحقيق لا محل لها من الإعراب

■ أكد رئيس لجنة التحقيق في صفقة طائرات الكاراكال واليورفايتر د. عادل الدمخي أن اعتذار وزير الدفاع الأسبق الشيخ خالد الجراح عن عدم حضور اجتماع اللجنة الأخير غير مقبول، لافتا إلى أن اعتذاره سيتم الرد عليه بشكل قانوني وستوجه له الدعوة مرة أخرى لاجتماع لجنة التحقيق.

وقال الدمخي في تصريح صحافي: إن اعتذار الشيخ خالد الجراح وصل في حدود الساعة الواحدة ظهرا أي بعد انتهاء اجتماع لجنة التحقيق، معتبراً أن "اعتذار الجراح بأن القانون لا يسمح له بإفشاء معلومات عسكرية لا محل له من الإعراب تماما".

وأضاف إن اللجنة وجهت الدعوة للجراح بصفته السياسية كوزير سابق لوزارة الدفاع، ولذلك كان يتعين عليه أن يأتي إلى الاجتماع وفقا لهذه الصفة وهو يعلم أن عقد الكراكال كان خلال توليه مسوولية وزارة الدفاع.

وتابع الدمخي "حتى لو كان استدعاونا لك بصفتك العسكرية كممثل عن الجيش الكويتي وتدرجت حتى أصبحت رئيس أركان فإن سمو الأميرهو القائد الأعلى للقوات المسلحة يحكم ويمثل من خلال وزرائه"، مؤكدا أن هذه اللجنة شكلت بتوافق حكومي نيابي بمن فيهم سمو رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع.

وشدد الدمخي على ضرورة حضور كل من تستدعيه لجنة التحقيق سواء كان خارج الوزارة أو داخلها، لافتا إلى أن هناك وزراء سابقين لوزارة الدفاع وقيادات في الجيش الكويتي يحضرون ويستجيبون لطلب اللجنة استجابة كاملة.

وأوضح أن من بين هولاء من تولوا وزارة الدفاع مثل الشيخ حمد جابر العلي والشيخ طلال الخالد ووزير الدفاع الحالي الشيخ أحمد الفهد بالإضافة إلى روساء الأركان السابقين ومنهم محمد الخضر وخالد الصالح.

وأكد أنه لا يوجد أي عذر للتغيب عن اجتماعات لجنة التحقيق لأنها جاءت بتوافق نيابي حكومي، وأن الحكومة هي في الواقع ممثلة عن سمو الأمير.

وأكد أن كتاب اعتذار الجراح سيتم الرد عليه بشكل قانوني وستتم دعوته مرة أخرى لاجتماع لجنة التحقيق، بصفته السياسية كوزير دفاع سابق، أما فيما يخص صفته العسكرية فهو يعلم أن هذه العقود تمت خلال توليه وزارة الدفاع، لافتا إلى أنه حتى لو كان فردا في الجيش فإن الرد عليه واضح.